

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

Applying civil tort rules in the field of environmental pollution (problems and solutions)

بلجراف سامية⁽¹⁾

⁽¹⁾ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

(droit_alg@live.fr)

تاريخ النشر:
2021/10/31

تاريخ القبول:
2021/08/06

تاريخ الارسال:
2021/07/14

الملخص:

إن قواعد المسؤولية البيئية وإن أمكن تطبيق أحكامها على بعض حالات التلوث البيئي إلا أنه في كثير من الحالات قد يفلت المتسبب في الضرر من المسؤولية في حالة التمسك الصارم بهذه القواعد دون مراعاة طبيعة الضرر البيئي ، حيث يصعب توفر أركان المسؤولية مجتمعة وقد حاول الفقه التغلب على هذه الصعوبات من خلال التأسيس لقواعد جديدة لم تكن معروفة في مجال المسؤولية التقصيرية تبنيتها بعد ذلك التشريعات البيئية المختلفة على غرار المسؤولية المبنية على الضرر البيئي والمسؤولية الموضوعية التي تجد أساسها في نظريتي تحمل التبعية ونظرية مضار الجوار المؤلف .
الكلمات المفتاحية:

البيئة ، الضرر البيئي . الخطأ البيئي . المسؤولية التقصيرية . التلوث البيئي .

Abstract:

The rules of environmental responsibility, although its provisions can be applied to some cases of environmental pollution, but in many cases the one who caused the damage may escape from responsibility in the case of strict adherence to these rules without taking into account the nature of the

المؤلف المرسل : بلجراف سامية

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

environmental damage, as it is difficult to provide the pillars of responsibility combined, and jurisprudence has tried to overcome these Difficulties through the establishment of new rules that were not known in the field of tort liability were then adopted by various environmental legislations such as liability based on environmental damage and objective liability that finds its basis in the theories of bearing dependency and the theory of the harms of the familiar neighborhood.

keywords: The environment, environmental damage, environmental error, tort liability, environmental pollution.

مقدمة:

إن سعي المجتمعات إلى وضع أنسب الخطط للتنمية والتسابق نحو النهوض بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، خلف مشاكل بيئية عطلت مسيرة تنمية هذه الشعوب سببها زيادة مستويات التلوث بسبب الانطلاقة الصناعية غير المدروسة العواقب ، مما جعل موضوع البيئة يطرح بقوة في مختلف المؤتمرات الدولية بعد ارتفاع مستويات التلوث إلى حدودها القصوى في حالات كثيرة عرضت حياة الكائنات الحية بما فيها الإنسان للخطر، وانعكس ذلك سلبا على جودة حياته ، فارتبط موضوع البيئة في كل الدراسات القانونية بموضوع التلوث ، وأصبح اليوم موضوع البيئة والتلوث نقطة جوهرية عند الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعملت الدول على تطوير قواعدها القانونية المتعلقة بالبيئة للحد من المخاطر البيئية التطور الصناعي ، وتقرير قواعد للمسؤولية الجزائية عن جرائم البيئة وكذا النص على قواعد المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية من خلال إما تطويع قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية لتتنطبق على الضرر البيئي أو التأصيل لقواعد مسؤولية مدنية جديدة تصلح للتطبيق على الضرر البيئي الذي يفلت مرتكبه في كثير من الأحيان من المسؤولية في حالة تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية.

ويأتي هذا المقال لمعالجة الوسائل القانونية لتطبيق قواعد المسؤولية المدنية على الضرر البيئي من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن التغلب على صعوبات تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي ؟

وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج التحليلي من خلال تتبع قواعد المسؤولية التقصيرية التقليدية والأسس التي تركز عليها والبحث في كيفية تناسبها مع خصوصية الخطأ والضرر البيئي والبحث عن أنسب الحلول القانونية التي صاغها الفقه لتمكين المتضرر من التعويض عن الضرر الذي أصابه. باعتبار أن القانون 10/03 المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة¹ لم يتضمن قواعد خاصة بالمسؤولية البيئية عن الضرر البيئي ما عدا نص مادة قانونية واحدة أقر فيها بمبدأ الحق في الحصول على التعويض وهي المادة 38 منه وبذلك يكون قد أحال بشأن الأحكام القانونية للمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي إلى القواعد العامة.

وسنتناول الموضوع من خلال محورين :

المحور الأول: تطوع قواعد المسؤولية التقصيرية في مجال التلوث البيئي.

المحور الثاني: المسؤولية الموضوعية في مجال التلوث البيئي.

المحور الأول : تطوع قواعد المسؤولية التقصيرية في مجال التلوث البيئي:

نظرا لصعوبة تحديد المتضرر المباشر من الانتهاكات في المجال البيئي، فقد وقع جدال فقهي حول تحديد الأساس القانوني لقيام المسؤولية التقصيرية عن الأضرار البيئية، فهناك جانب من الفقه يرى بتطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية بأركانها الثلاثة (الخطأ والضرر، والعلاقة السببية)، والتي يكون فيها الخطأ هو أساس المسؤولية التقصيرية، ويتمثل هذا الخطأ في الإخلال بالتزام قانوني مقرر بمقتضى القوانين واللوائح، إلا أن الأضرار المختلفة التي تلحق بالبيئة وعناصرها حالت دون تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية (التقصيرية)، الأمر الذي دفع بالفقه إلى الاعتراف بعدم كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية التقصيرية نظرا لخصوصية الضرر البيئي، والبحث عن قواعد أخرى لتقرير هذه المسؤولية، وتم الاتفاق على قواعد قانونية جديدة منها على سبيل المثال المسؤولية عن فعل الغير، والمسؤولية عن فعل الأشياء،

¹ - القانون 10/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 20 يوليو 2003.

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)
والمسؤولية عن الأنشطة الخطرة، وكل هذه القواعد تقوم على أساس وجود مسؤولية
مفترضة بحكم القانون.¹

إلى جانب ذلك فقد ذهب بعض الفقه إلى أبعد من ذلك، معتبرا أن المتضرر له الحق في
اختيار أساس المسؤولية المدنية (التقصيرية) عن الأضرار البيئية ، فإما أن تقوم على
أساس الخطأ أو على أساس نظرية حسن الجوار (نظرية مضار الجوار غير المألوفة)،
أوالمسؤولية عن الأشياء.ونتيجة لهذه التطورات اتفق الفقه على أن هناك مجال
لتطبيق نظريتين، نظرية التعسف في استعمال الحق، ونظرية المخاطر التي تقوم على
أساس تحقق الضرر دون النظر إلى الخطأ، ويعبر عنها أيضا بنظرية تحمل التبعة، والتي
كانت سببا في ظهور مبدأ الملوث الدافع.²

وستناول في هذا المحور صعوبات تطبيق أحكام المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال
التلوث البيئي والحلول المقترحة من قبل الفقه لتطويع القواعد التقليدية لتصبح
صالحة التطبيق على الأضرار البيئية .

أولا. تقدير ركن الخطأ البيئي في المسؤولية التقصيرية:

إن الخطأ البيئي له من الخصوصية ما يجعله صعب الإثبات والتحديد مما يجعل قيام
المسؤولية عن الضرر البيئي مستحيلا أحيانا ، مما دفع التشريعات البيئية إلى محاول
التغلب على هذه الخصوصية من خلال حلول مبتكرة تبقي على القواعد التقليدية
للمسؤولية.

1. تعريف الخطأ البيئي:

الخطأ البيئي هو الخروج عن التشريعات البيئية حيث يجب ملاحظة مرتكب الخطأ
لتعويض الضرر من خلال المسؤولية المدنية.³

كما يعرف الخطأ البيئي بأنه "انحراف الشخص (الشخص الطبيعي أو المعنوي)، أو
الملوث عن القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، سواء تمثل هذا الفعل في القيام

1 . خالد بلجيلالي ، المرجع السابق ، ص 320 .

2 . نفس المرجع ، ص 320 .

3 . خالد مصطفى فهي ، المرجع السابق ، ص ص 160 ، 161 .

بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل، فضلا عن إدراك مرتكب الفعل الضار البيئي للفعل الذي اقترفه"¹.

فالمخطأ يقوم على عنصرين، الأول مادي والثاني معنوي :

العنصر المادي: وهو التعدي الذي يقع إثباته على المضرور، فلا تترتب المسؤولية دون إثبات التعدي، ويخضع ركن الخطأ لرقابة القاضي المختص. والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هي الاستثناءات الواردة على العنصر المادي (التعدي) فهناك حالات لا يكون فيها التعدي خطأ، وهذه الحالات هي حالة الدفاع الشرعي، وحالة الضرورة، وحالة تنفيذ أوامر صادرة عن الرئيس الإداري.²

العنصر المعنوي: يجب أن يتوفر عنصر الإدراك، أي أن يكون مدركا لهذا الانحراف، ويكفي في ذلك أن يكون مميزا، فالقاعدة هي عدم مساءلة عديم التمييز عما يحدثه من ضرر للغير، ولكن أجاز المشرع استثناء مساءلته في حالة خاصة، وهي مسؤولية احتياطية وجوازية للقاضي وبالرجوع إلى نص المادة 030 من القانون المدني نلاحظ أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض، بغض النظر عن طبيعة الخطأ، سواء كان خطأ عمديا، أو نتيجة إهمال، وبالتالي كل خطأ ناتج عن عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة والرقابة يكون مرتكبه مسؤولا قانونا لهذا فرض القانون العديد من الواجبات على أرباب العمل، وعلى كل مستعمل للآلات الميكانيكية، من شأنه أن يعرض حياة الناس وأموالهم للخطر، وعليه يجب على أصحاب المنشأة الاقتصادية أن يجهزوا منشآتهم بكافة الآلات والمعدات التي تتطلبها حماية العمال، وأن يوفروا أساليب الرقابة التي تقمهم من أي عمليات التلوث. فإذا لم يثبت خطأ من جانب رب العمل فلا يسأل في مواجهة العامل المضرور عن تعويض ما لحقه من ضرر.³

2- انحسار دور الخطأ في مجال المسؤولية البيئية:

وتبرز مظاهر هذا الانحصار فيما يلي :

2-1- صعوبة تحديد مرتكب الخطأ:

نور الدين بوشليف، إشكالية تطبيقات الخطأ في مجال حماية البيئة، مجلة أبحاث قانونية

¹ وسياسية، العدد الخامس ديسمبر 2017، ص 146.

² خالد بلجيلالي، المرجع السابق، ص 316.

³ نفس المرجع، ص 316.

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

لما كان نظام المسؤولية قوامه وجوب نسبة الخطأ إلى المسؤول بمعنى أنه يجب على طالب التعويض أن يثبت انحراف المسؤول عن السلوك المعتاد في مثل هذه الظروف سواء نجم هذا الانحراف عن عمد أو إهمال أو عدم تبصر أو عدم مراعاة ما تقضي به القوانين واللوائح ، والحديث عن ركن الخطأ في مجال المسؤولية عن التلوث البيئي يواجه صعوبات عديدة حيث أنه إذا أمكن إثباته بعنصريه المادي والمعنوي بصدد بعض النشاطات فإنه يصعب القول بإثبات ذلك في كل صور هذا النشاط ، مما يتعذر معه القول بهذا النظام لفقد الركيزة الأساسية له ألا وهي الخطأ واجب الإثبات ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للنشاط المتعلق بتلوث البيئة ، ولا أدل على ذلك أن الحديث عن المسؤولية الناجمة عن تلوث المياه القائمة على الخطأ يتعذر فيه تحديد النشاط محل المسؤولية حتى بالاعتماد على خبراء و فنيين في المجال مما سيصعب تحديد المخالفين وإقرار مسؤوليتهم.¹

2-2-تحقق الضرر من نشاط مشروع:

إن غالبية الأنشطة التي تترتب عنها أضرار بيئية هي نشاطات مشروعة ورغم ذلك فقد تسبب في الأضرار كما هو الحال بالنسبة للنشاطات الصناعية التي تفرز الأدخنة والنفايات وتؤدي إلى تلوث البيئة رغم أنها نشاطات مرخص لها وقد اتبعت المواصفات الفنية لمزاولة النشاط.²

فالترخيص البيئي هو الآلية التي تعتمدها الدولة للحد من الأنشطة الاقتصادية المضرة بالبيئة من خلال عدم منح الترخيص للأنشطة التي يثبت ضررها ، حيث يتطلب القانون تضمين ملف الترخيص دراسة التقييم البيئي التي يقوم بها طالب الترخيص يقدر من خلالها هذه الأضرار وتخضع هذه الدراسة للتمحيص والتقدير من قبل لجنة مختصة بذلك ، غير أن هذه الآلية وحدها قد لا توفر الحماية الكافية وقد ثبت أن العديد من الأنشطة الاقتصادية رغم الترخيص لها بالنشاط إلا أنها قد تسبب بنشاطها المرخص به بأضرار بيئية .

¹ . ياسر محمد فاروق الميناوي ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة ، ص ص 163 . 164 .

² . نفس المرجع ، ص ص 164 ، 165 .

وعلى ما يبدو فإن الحكمة من إعطاء الترخيص هو الرغبة في إعطاء المرونة للنصوص القانونية حتى لا تقف حجر عثرة في وجه المتطلبات الاقتصادية أو التنموية التي يجب أن تعلق أحيانا على تلك التي اقتضت مبدئيا اعتبار ذات السلوك محظورا.¹

هذا الطرح تبناه المشرع الجزائري بموجب القانون 05/14 المتعلق بالمناجم عندما أقر مسؤولية حامل الترخيص الإداري الخاص بالاستكشاف المنجمي، أو الترخيص بالاستغلال المنجمي وحمله المسؤولية المدنية عن كل الأضرار المترتبة عن نشاطه، ولكن ليس على أساس الخطأ لأن النشاط مرخص به وإنما على أساس أنظمة قانونية أخرى.²

ثانيا . تقدير الضرر البيئي في مجال المسؤولية التقصيرية البيئية:

الضرر البيئي باعتباره الركن الثاني للمسؤولية التقصيرية والذي يقدر التعويض بقدره يصعب تقدير وإثباته في كثير من الأحيان نظرا لما تتسم به بعض الأضرار من سرعة في الزوال وما يتسم به البعض الآخر من تراخ في الظهور .

1-تعريف الضرر البيئي:

الفقيه الفرنسي R. Drago يرى أن الضرر البيئي هو ذلك "الضرر الحاصل للأشخاص والأشياء عن طريق الوسط الذي يعيشون فيه".³

تعريف الأستاذ عبدالله توكي الذي يرى بأن الضرر البيئي هو "الأذى المترتب من مجموعة من الأنشطة الطبيعية والإنسانية التي تغير من صفات المحيط البيئي لمجموعة من الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعرضهم للإصابة في أجسامهم وأموالهم أو يؤذيهم معنويا أو أن يلحق الأذى بكائنات أخرى حية أو غير حية".⁴

تتصف الأضرار البيئية بصفتين رئيسيتين هما:العمومية وعدم التحديد فبالنسبة للعمومية فتعني أن تلك الآثار لا تظهر فور وقوعها ولكن تمتد لأجيال متعاقبة ، كما أن عدم التحديد يعني أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد مصادر هذه الأضرار البيئية

¹ -نواردهام مطر الزبيدي ، المرجع السابق ، ص 472 .

² . نور الدين بوشليف ، المرجع السابق ، ص 152 .

. بن حميش عبد الكريم ، ولد عمر الطيب ، الضرر البيئي وتعويضه وفق نظام صناديق التعويض

، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية ، المجلد 57 ، العدد 04 ، السنة 2020

³ ، ص 186 .

⁴ . بن حميش عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 186 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

بصفة قاطعة إذا ما ظهرت نتائجها بعد مدة طويلة من الزمن حيث قد تشترك في حدوث النتيجة عوامل أخرى مما يصعب تحديد العامل الرئيس والحقيقي رغم أن التعويضات المادية مهما كان مقدارها فإنها لاتنزل الأضرار البيئية والتي تبقى آثارها طويلة.¹

ومن هنا فإن خصائص الضرر البيئي عديدة يمكن جمعها فيما يلي:²

- أنه ضرر غير شخصي أي أنه ضرر عيني يلحق بموارد الطبيعة وبمكونات البيئة في المقام الأول ثم بعد ذلك يلحق في الكثير من الحالات بالأشخاص أي أنه الضرر الذي يلحق بالأشخاص وبالأموال عن طريق المحيط الذي أصابه الضرر ، ويعزز هذا الرأي (قضية جزيرة كورسيكا) حيث قامت إحدى الشركات الإيطالية بإلقاء مخلفات ساكنة في البحر الذي يطل على جزيرة كورسيكا ونتج عن ذلك تلوث بحري في المياه الإقليمية للجزيرة مما أدى إلى عرقلة عمليات الصيد وهو عبارة عن تلوث عيني في حين أن هذا الضرر امتد إلى الإضرار بالمصالح الشخصية للمالكين على شاطئ الجزيرة؛
- أنه ضرر غير مباشر: على عكس الأفعال الضارة التي يقوم بها الإنسان فإن الضرر البيئي يأتي غير مباشر وذلك لأن المشرع يشترط من أجل فرض التعويض على المخالف أو مرتكب الضرر أن تكون العلاقة مباشرة ما بين الفعل والنتيجة ، إلا أن في الضرر البيئي يصعب ربط العلاقة بين الفعل الضار والنتيجة لأنه في هذه الحالة قد تجتمع عدة ظروف طبيعية تساعد على ظهور النتيجة؛
- أنه ضرر غير آني: على عكس الضرر العادي فإنه عندما يصيب الشخص فإن نتائجه تظهر في أغلب الأحيان في الحال وأن هذا الضرر آني ومحدد الزمن، إلا

¹ . خالد مصطفى فهبي ، المرجع السابق ، ص ص 168، 169 .

. ميلود زيد الخير ، عبد الله ياسين غفافية ، طبيعة الضرر البيئي ومدى تقديره وتعويضه، مجلة

² دفتار اقتصادية ، المجلد 5 العدد 02 ، 2014 ص 197 .

أن الضرر البيئي لا تظهر نتائجه في زمن معين بل قد يظهر بعد أيام أو أشهر وفي بعض الأحيان بعد سنوات، و مثال ذلك ما حدث في الجزائر بعد التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في رقان حيث ما زال أصحابها يعانون من تشوهات جينية وأمراض مستجدة جراء تلك التجارب؛

- أنه ضرر انتشاري: حيث أن الضرر البيئي ليس له نطاق مكاني فهو عبارة عن ضرر ممتد قد يقع التلوث في منطقة جغرافية معينة وتمتد آثاره إلى المناطق المجاورة .

و أخيرا فإن الضرر البيئي يمكن أن يستمر رغم التعويض عنه ، حيث لن يستطيع المتضرر تأمين نفسه بالنسبة للمستقبل، و خير مثال على ذلك هو الضرر الناجم عن تلوث الجو من جراء الأدخنة المتصاعدة من النشاط الصناعي ، حيث أن إزالة الضرر مستقبلا يعني اعتداء السلطة القضائية على السلطات الأخرى إذا رأى القاضي أن الحل هو غلق المنشأة وكانت هذه الأخيرة مستوفية للشروط القانونية وحاصلة على الترخيص بالنشاط من الجهة الإدارية المختصة.¹

ومن الملاحظ أن غالبية الاجتهاد القضائي يتجه إلى رفض تعويض الأضرار التي تترتب عن الضرر غير المباشر ولكن ليس من العدل بقاء الضرر البيئي دون تعويض نتيجة تطوره وتداخل العديد من العوامل التي تساهم في إحداثه ، لذلك اتجهت بعض التشريعات، منها المشرع الجزائري فقد أشار إلى الأضرار غير المباشرة في قانون حماية البيئة -10-03 فيما يخص الأضرار البيئية وذلك من خلال المادة 37 من هذا القانون، حيث أعطى جمعيات الدفاع عن البيئة حق التعويض عن الأضرار المباشرة و غير المباشرة بخصوص الوقائع التي تضر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها كما أن جانب من الفقه يرى بأن التعويض عن الضرر البيئي يجب أن يشمل الأضرار المباشرة و غير المباشرة و ذلك لتحقيق حماية أكبر للبيئة.²

ياسر محمد فاروق المنيوي ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة ، القاهرة : دار الجامعة

¹ الجديدة ، 2008 ، ص 204 .

² . بوفلجة عبد الرحمان ، الرجوع السابق ،، ص 74 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

2- أنواع الأضرار البيئية :

توجد عدة معايير لتقسيم الضرر البيئي منها:

1-2- أنواع الضرر من حيث حدوثه:

يمكن تقسيم الأضرار البيئية من حيث حدوثها إلى ¹:

1-1-2- الضرر الحال :

وهو الضرر الذي يظهر أثره فور حدوثه مثل قيام شخص بتلويث المياه فيتعذر الشرب منها أو استخدامها عندما يتضح تأثيرها بالتلوث ، أو عندما يستعمل الشخص المادة الملوثة فيمرض أو يموت وهنا تكون الفترة بين وقوع الخطأ وحدث الضرر بسيطة ؛

1-2-2- الضرر المستقبلي:

وهو الضرر الذي تكون الفترة بين وقوع الضرر وارتكاب الخطأ ليست كبيرة مثل الواقعة الشهيرة الخاصة بقيام مزارع بالتحفظ على المادة المشعة التي عثر عليها اعتقاداً منه أنها جوهر ثمين فأثرت عليه وعلى أسرته و توفي بعد فترة هو و ابته متأثراً بالإشعاعات الناتجة عنها وهنا الضرر غير حال ولكنه وقع في المستقبل القريب؛

1-3-1- الضرر المتراخي:

أي الذي يظهر تأثيره بعد فترة بعيدة مثل الإصابة بالأمراض الصدرية بسبب استنشاق الهواء لفترات طويلة أو الإصابة بالأمراض الباطنية بسبب الأطعمة الملوثة لفترات طويلة؛

1-2-4- الضرر الوراثي : وهو الضرر الذي يحدث للشخص وتظهر آثاره على سلالته مثل التشوهات الخلقية في الأجنة مثل ما حدث لبعض اليابانيين تأثراً بالقتلتين الذريتين اللتان سقطتا على (جزيرتي هيروشيما ونجازاكي) في الحرب العالمية الثانية وهذا النوع يصعب حصره أو ربطه بالخطأ أو الفعل الضار .

2-2- أنواع الضرر من حيث نوعه :

الضرر وفقاً لهذا المعيار يتخذ صورتين ²:

2-2-1- الضرر المادي :

¹ . خالد مصطفى فهبي ، المرجع السابق ، ص ص 169 ، 170 .

² . خالد مصطفى فهبي المرجع السابق ، ص 170 وما يلها .

وهو ما يصيب الشخص من ضرر يؤدي إلى المساس بجسمه أو ماله أو بانتقاص حقوقه المالية أو تفويت مصلحة مشروعة له تقدر فائدتها ماديا ، أو هو كل ضرر مالي يمس الذمة المالية للشخص لأنه تعدى على حق أو مصلحة مالية مشروعة للمضرور ويقررها القانون ، والضرر المادي في مجال البيئة هو الضرر الذي يصيب جسم الإنسان أو الأشياء الموجودة بالبيئة ويمكن الحصول على هذا التعويض برفع الدعوى المدنية أمام القضاء أو دعوى التعويض المدنية التابعة للدعوى الجزائية ، ولقيام المسؤولية عن الضرر لابد أن يكون محقق الوقوع ولو لم يقع فعلا فهناك من الأضرار التي تكون آثارها مستقبلية ولكن تظهر موجباتها ، وهذه الموجبات تؤكد حدوث النتائج المستقبلية ، أما إذا كان الضرر غير محقق الوقوع كأن يكون احتماليا فإنه لا يعوض عنه لأنه ضرر افتراضي ولا تبني الأحكام على الافتراض، كما يشترط أن لا يكون قد تم التعويض عنه فالتعويض يكون عن ضرر بعينه ، كما يشترط أن يكون الضرر شخصا فيجب أن يثبت ما أصابه شخصا من ضرر، كما يجب أن يكون الضرر ماسا بحق ثابت يحميه القانون ، وأن تكون هناك مصلحة مشروعة للتعويض عنها.

2-2-2- الضرر الأدبي:

والضرر الأدبي يكون نتيجة إصابة شعور الشخص والألم النفسي نتيجة الضرر الواقع له وشعوره بالعجز عن ممارسة حياته بشكل طبيعي و ينظر في تقديرها بالمعيار الشخصي.

وقد أقر المشرع الأمريكي بدوره بالأذى والكآبة النفسية الناجمة عن الأضرار البيئية كأساس لرفع دعوى قضائية ، وقد اتسع هذا الأساس بدرجة كبيرة لرفع الدعوى في القضايا التي يكون موضوعها فعل متعمد نتج عنه إلحاق المعاناة النفسية ، أي أن المدعي عليه كان يرمي إلى التسبب بمعاناة كهذه ، بالإضافة إلى ذلك تم الحكم في دعاوى عديدة للمدعين بالتعويض عن الإهمال الذي تسبب في الإصابة بالكآبة النفسية دون أن يكون المدعي مصاب بأية أمراض جسدية ، ذلك لأنه قد ينجم الأذى النفسي أو الكآبة عن خوف من أن يصبح المدعي مريضا بالمستقبل.¹

3- صعوبات تطبيق القواعد التقليدية المتعلقة بالضرر:

. غراف ياسين ، (مجالات تعويض الضرر البيئي ودور القاضي في تقديره) ، مجلة البحوث العلمية في

¹ التشريعات البيئية ، المجلد 05 ، العدد 02 2018 ، ص 41 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

نظرا لخصوصية الضرر البيئي توجد عدة صعوبات تواجه إثبات الضرر الناجم عن التلوث عند إخضاعه للقواعد التقليدية للمسؤولية منها :

1.3 . صعوبة تحديد الضرر الموجب للمسؤولية :

أي أن الضرر البيئي لا يتحقق دفعة واحدة، بل إن آثاره الضارة لا تظهر في أغلب الأحوال إلا بعد فترات زمنية، فتطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية - التقصيرية - يؤدي إلى جعل معظم الأضرار البيئية لا تدخل في نطاق دعوى المسؤولية المدنية، لأن قياس قيمة الأضرار الناجمة عن التلوث أمر صعب الإثبات والتحديد، حيث تتباين قيمة العناصر التي تتأثر به.¹

ومن الصعوبات المؤثرة على عنصر الضرر في المسؤولية المدنية أن الضرر البيئي في أغلب الأحيان يتسم بالتدرج، ولا يقع دفعة واحدة إلا نادرا ، فيتوزع على شهور أو على سنوات عديدة حتى تظهر آثاره على البيئة وتصبح مرئية ، خاصة بالنسبة للتلوث بالإشعاع النووي أو التلوث الكيميائي للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، بفعل المبيدات وغيرها، فلا تظهر آثاره الضارة بالأشخاص والممتلكات بطريقة فورية بل تحتاج إلى وقت يطول حتى تصل درجة تركيز الجرعات الإشعاعية إلى حد معين وبعدها تأخذ أعراض الضرر في الظهور، ويتأكد هذا المعنى من خلال نصوص بعض الإتفاقيات الدولية التي تعالج مشكلات المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الإشعاعي، حيث تجعل مدة انقضاء الحق في المطالبة بالتعويض طويلة نسبيا.²

2.3 . إثبات الضرر وتقديره:

يشترط في الضرر القابل للتعويض عنه أن يكون ضرها مباشرة تحقق فعلا أو مؤكداً التحقق في المستقبل، وتعتبر مسألة إثبات الضرر البيئي وتقديره من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية، أي أنه في المجال البيئي وإن كانت

1. خالد بلجيلالي ، المسؤولية المدنية التقصيرية عن الضرر البيئية ، مجلة الدراسات القانونية و

السياسية ، العدد 02 ، جوان 2015 ، ص 318 .

2. قايد حفيظة ، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية في الجزائر ، مجلة القانون والمجتمع ، العدد 3،

رقم 01 . 2015 ، ص 170 .

هناك حالات يمكننا إثبات الضرر فيها، إلا أنه في أغلب الحالات لا يمكننا إثباته وتقديره، وذلك بالنظر إلى خصوصية الضرر البيئي الصعب الإثبات والتقدير¹.

ثالثاً . تقدير العلاقة السببية بين الخطأ والضرر وكيفية التغلب على صعوبات الإثبات:

يعد إثبات رابطة السببية أحد العناصر التي تثير العديد من الإشكالات في إطار المسؤولية

عن أضرار التلوث، إذ أن مصادر هذا الأخير لا تحدث نتائج متماثلة دائماً، كما أن الظروف الطبيعية

تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، وبالنتيجة يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى تعذر تحديد السبب

المؤدي إلى النتيجة الضارة وذلك لسببين²:

-إرجاع الضرر إلى مصدر محدد يرتبط بعلاقة السببية المباشرة يعتبر من الأمور الصعبة. لأن أغلب الأضرار البيئية توصف بأنها غير مباشرة، كما تشترك في إحداثها مصادر متعددة خاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع الصناعي أو التجاري، وبالتالي فإن إثبات هذه الرابطة في مثل هذه الحالات يعد أمراً دقيقاً وصعباً يثير العديد من المشاكل القانونية نظراً لتعدد الأسباب التي يمكن إرجاع الضرر إليها:

-صعوبات متعلقة بطبيعة أضرار التلوث البيئي: حيث قد ترجع صعوبات إثبات رابطة السببية بين الفعل الملوّث والضرر الحاصل إلى طبيعة أضرار التلوث البيئي ذاتها سواء من حيث تراخها، أو طابعها الانتشاري أو صعوبة تحديدها في أغلب الأحيان.

ولقد ظهرت عدة نظريات فقهية لتحديد معيار علاقة السببية في المسؤولية المدنية تمثلت في (نظرية تعادل الأسباب و نظرية السبب المنتج و نظرية السبب المباشر) وهي النظريات الكلاسيكية في اثبات علاقة السببية إلا أنه في مجال الضرر البيئي يحتاج الأمر إلى مراعاة الطابع الخاص للضرر البيئي .

1. خالد بلجيلالي ، المسؤولية المدنية التقصيرية عن الضرر البيئية ، مجلة الدراسات القانونية و

السياسية ، العدد 02 ، جوان 2015 ، ص 318 .

2 ابوفلجة عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص ص 74،75 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

إن تزايد صعوبات الإثبات التي ترجع إلى الطبيعة الخاصة للضرر البيئي الناجم عن التلوث وصعوبة التحديد الدقيق لهوية المسؤول في ظل تداخل العوامل والمؤثرات التي تساهم في إحداثه أثر تأثيراً كبيراً على تحديد رابطة السببية بين الفعل والنتيجة المتمثلة في الضرر الواقع، وأثبت قصور القواعد التقليدية وعدم احتوائها للأضرار البيئية المحضة ذات الطابع الإحتمالي وغير المباشر الأمر الذي استوجب تدخل كل من الفقه والقضاء والتشريعات الداخلية وحتى الدولية للبحث عن حلول قانونية مناسبة لإقامة المسؤولية المدنية.¹

1- إقامة فكرة علاقة السببية على فكرة خلق الخطر وضياع الفرصة :

على الرغم من الصعوبات التي تعترض إثبات العلاقة السببية بين الخطأ البيئي والضرر إلا أن القضاء استطاع تجنبها بكثير من الوسائل خاصة بالرجوع إلى فكرة خلق الخطر وهو مفهوم مطابق لما يعرف باسم (ضياع الفرصة) ومن شأن هذه الفكرة أن تسهل إثبات علاقة السببية بين النشاط الخطير والأضرار الواقعة على مقربة منه، واتجه القضاء في بعض الأحيان للتغلب على صعوبات إثبات العلاقة السببية إلى قبول برهان وحجة مستمدة من ملاحظة عدم وجود أي سبب آخر من شأنه أن يفسر وقوع الضرر.²

2- إقامة علاقة السببية على افتراض الخطأ:

في حالة صعوبة الإثبات من الممكن أن يستند القاضي على افتراضات قوية محددة مناسبة فيلجأ إلى دليل سلبي لإثبات علاقة السببية.

و يتم ذلك من خلال إقامة قرينة قانونية لصالح المتضرر إذا كان من شأن الفعل أن يحدث عادة ضرر التلوث، لذلك فإنه يمكن اللجوء إلى الاحتمال والظن بحيث يكون الدليل الإحتمالي على وجود السببية بين الفعل والضرر كافياً للقول بقيام المسؤولية المدنية، ففي القانون الفرنسي على سبيل المثال وأمام صعوبات إثبات علاقة السببية يمكن للقاضي أن يستند على القرائن الخطيرة الواضحة والمطابقة.³

3- إقامة فكرة علاقة السببية على فكرة التضامن:

¹ .بوفلجة عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 104 .

² .نبيلة اسماعيل رسلان / المرجع السابق ، ص ص 105 ، 106 .

³ .بوفلجة عبد الرحمان ، المرجع السابق . ص 105.

فعندما يكون هناك أكثر من مسؤول تسبب في الضرر ، فإنه يمكن تقسيم المسؤولية بينهم بنسبة ما يستخدمه كل منهم إلى ما يستخدمه الآخرون من المواد المسببة للتلوث في كل دورة انتاجية والاتجاه أيضا إلى تحديد نسب الضرر الذي أحدثه الخطأ البيئي.¹ واتجه القضاء الفرنسي إلى الاعتراف بالمسؤولية التضامنية بين المشتركين في إحداث التلوث الذي نشأ عنه ضرر واحد ، غير أنه قد تشدد بخصوص شرط عدم انقسام الضرر على المساهمين في إحداثه ، وفسره تفسيرا ضيقا ، كما تم اللجوء إلى تقسيم مسؤولية المساهمين المتعددين بنسبة ما يستخدمه كل منهم من مواد ملوثة إلى نسبة ما يستخدمه الآخرون منها ، وهو ما يعرف بتقسيم المسؤولية بالنسب التقريبية للمواد الملوثة المستخدمة في إحداث الضرر ، إلا أن ذلك لم يحل مشكلة إثبات علاقة السببية حيث يجب إثبات علاقة السببية بين النشاط الخاطئ لكل طرف والضرر الحاصل ، فضلا عن أن أسباب الضرر المتعددة والتي تتغير في بعض الأحيان من مكان لآخر ، ويصبح من الصعب تحديد الطريقة التي حدث بها ضرر التلوث مع ما يترتب عليه من عدم معرفة المساهمين في حدوث الضرر ، وهو ما من شأنه أن يؤدي على انتفاء المسؤولية والتأثير على حق المضرور في التعويض عن ضرر مؤكد وحاصل.² ومع ذلك فقد أقرت التشريعات مسؤولية بعض الأشخاص مدنيا حتى ولو لم تكن لهم صلة مباشرة في ارتكاب الخطأ بحيث يكونون ضامنين لأي تعد أو تقصير يقع عن عم تحت رعايتهم من تابعيهم.³

4- اقامة علاقة السببية على فكرة السببية العلمية :

تعرف رابطة السببية العلمية بأنها "الإسناد إلى أقصى ما وصل إليه العلم في إثبات الصلة المادية بين فعل ما أو أكثر و النتيجة المترتبة عليه" ، وتعد فكرة السببية العلمية الجانب المستحدث الذي أدخل على فكرة السببية القانونية إذ أنها تعد بمثابة حل ضروري لمواجهة الصعوبات الخاصة بإثبات رابطة السببية بين الفعل والضرر ، وذلك

1. خالد بلجيلالي ، المسؤولية المدنية التقصيرية عن الأضرار البيئية ، مجلة الدراسات القانونية و

السياسية ، العدد 02 ، جوان 2015 ، ص 319 .

2 بوفلجة عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 99 .

3 - نواردهام مطر الزبيدي ، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة ، لبنان : منشورات الحلبي

الحقوقية ، 2004 ، ص 538 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

بالرجوع إلى الإحصائيات العلمية التي تثبت فيها حالات حدوث الأضرار تبعا لزيادة تلوث البيئة بأحد الغازات أو المواد السامة ومن ثم إثبات العلاقة بين المادة الملوثة والضرر الناتج دون البحث عن العلاقة بين فعل المدعى عليه والمادة الملوثة ، ويتم ذلك عادة عن طريق إجراء التحاليل النوعية وإجراء القياسات اللازمة وأخذ العينات من مصدر التلوث وفقا للمقاييس المعمول بها ، وهو ما يميز رابطة السببية في مجال الأضرار البيئية والتي تتطلب جوانب فنية وتقنية لا يمكن أن تكون في متناول المضرور أو القاضي ما لم يعتمد على ذوي الإختصاص من رجال الخبرة في مجال البيئة.¹

المحور الثاني:المسؤولية الموضوعية في مجال الأضرار البيئية :

إن صعوبات تطويع قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية وتطبيقها في مجال المسؤولية البيئية - التي سبق و بينهاها - دفعت الفقه إلى البحث عن قواعد أكثر استجابة لهذه الخصوصية ، فقام الفقه بتأسيس قواعد المسؤولية على نظرية مضار الجوار المألوف ونظرية تحمل التبعة .

أولا . نظرية مضار الجوار المألوف:

إن الأصل أن حق الملكية يمنح صاحبه كافة السلطات على الشيء محل الحق فله أن يستغله أو يستعمله أو يتصرف فيه²، وإذا كان الأصل أن المالك حر في استعمال ملكه فإنه يجب أن لا يغلو في استعماله هذا ، فهناك التزامات تترتب على علاقته بجيرانه وهي ما جرى التعبير عنها بالتزامات الجوار تجعل المالك مسؤولا عن الأضرار التي تصيب الجار ، والتي يسببها استعمال حقه حيث يعتبر مسؤولا إذا أخل بحسن الجوار رغم أنه يستعمل حقه ولا يتعسف في هذا الاستعمال.³

وقد أخذ المشرع الجزائري بهذه النظرية في القانون المدني في نص المادة 691"يجب على المالك ألا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار، و ليس للجار أن يرجع

¹ .بوفلجة عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص ص 107، 108 .

²-عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات

البيئية) ، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2014 ، الطبعة الثانية ، ص 226.

³ . نبيلة اسماعيل رسلان ، المرجع السابق ، ص 72 .

على جاره في مضار الجوار المألوفة غير أنه يجوز له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف".¹

ولما كانت نظرية مضار الجوار غير المألوفة مرتبطة بالملكية فقد طبقت على مسائل الإضرار بالبيئة بالأدخنة والروائح والضجيج والأضرار التي ولدتها المنشآت الصناعية والتجارية وغيرها، وقد طبق الفقه والقضاء الفرنسي هذه النظرية على حالات الجوار بالمعنى الواسع لمفهوم الجوار حيث تم التخلي عن التصور الضيق لهذا المفهوم والذي يكون قاصراً على تلاصق العقارات.²

وفي الأساس يجب للإقرار بالمسؤولية على هذا الأساس أن يكون الضرر الذي يشتكى منه المتضرر نابعا من الجوار دون التعويل على المفهوم الضيق للجوار، وإنما يؤخذ بمعناه الواسع، ومن أجل تطبيق هذا النظام يتعين إثبات أن الضرر غير طبيعي وزائد عن الحد ويمكن أن يتم رفع درجة الضرر الذي يمكن تحمله وفقا لظروف الزمان والمكان وبصفة خاصة وفقا لموقع السكن مع التأكيد أن يكون سلوك الجار لا يشوبه عيب وأن استعمال ملكه ليس بقصد الأضرار بالغير وأنه اتخذ من الاحتياطات ما يكفي لعدم الأضرار بالغير.³

ثانيا . نظرية تحمل التبعة :

ومقتضى هذه النظرية أن المسؤولية تقوم على الضرر ولا تعدد بالخطأ كركن من أركان المسؤولية وهذه النظرية تتفق مع التطور الإقتصادي بعد أن أصبحت المخترعات الحديثة والآلات الميكانيكية والمؤسسات الصناعية مصدر خطر كبير وفي نفس الوقت تدر موارد ضخمة فبات من الضروري تعويض الأضرار التي تحدثها تلك الآلات⁴

¹-الأمر 58/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد

. ياسر محمد فاروق المنياوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، القاهرة : دارالجامعة الجديدة 2008، ص ص 275، 276.

³ نبيلة اسماعيل رسلان، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

⁴. ياسر محمد فاروق المنياوي، المرجع السابق، ص 354.

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)

وتقوم هذه النظرية على أسس مختلفة أهمها:¹

*قاعدة الغرم بالغنم: والتي تقضي بأن من يستفيد من منافع معينة كالفوائد المادية من النشاط الإقتصادي يجب عليه تحمل المغارم وتعويض الأضرار الناجمة عن هذه المنافع .

قاعدة العدالة: حيث تقضي قاعدة العدالة أن يلزم من يتسبب في الضرر بالتعويض جبرا لتلك الأضرار تحقيقا للعدالة .

*قاعدة الخطر المستحدث: أي أن من يستحدث خطرا متزايدا للغير باستخدامه أشياء عينة كالآلات والسيارات ... يلزم بتعويض الضرر الذي يصيب الغير عند تحقق الخطر. وتقوم المسؤولية في هذه الحالة على عناصر ثلاث هي الخطر والضرر وعلاقة السببية:

عناصر الخطر: حيث أن الكثير من النشاطات الإقتصادية تستخدم فيها مصادر الخطر كالآلات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية ، والتي من الصعب تفاديها. عنصر الضرر: أي ما كانت طبيعة الضرر سواء كان ضررا ماديا أو أدبيا.

رابطة السببية: تعتبر السببية عنصرا مستقلا في المسؤولية المدنية على تحمل التبعة حيث يجب أن تكون هناك رابطة سببية بين الخطر والضرر.

ونصل إلى القول أن المسؤولية التقصيرية التقليدية وإن أمكن تطبيقها على بعض صور التلوث البيئي إذا توافرت أركانها، فإنها تقف عاجزة أمام الكثير من صور التلوث البيئي الأخرى لعدم توفر الأركان التقليدية للمسؤولية أو تميزها بالخصوصية في أغلب الحالات، كما هو الشأن في الحالة التي يكون فيها النشاط الذي يحدث الضرر مشروعا ، أو في حالة صعوبة إثبات الخطأ وتحديد المسؤول عنه، أو صعوبة إثبات الضرر وتحديدته وتقديره، لذا فقد حاول الفقه والقضاء التخفيف من صعوبة إثبات عناصر أو شروط المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية من خلال تقسيم المسؤولية، أو الاكتفاء بالاحتمال أو الظن في إثبات علاقة السببية.²

والجزء المدني المترتب على قيام المسؤولية لا يقتصر على التعويض فحسب بل من الممكن أن يتخذ صورة إعادة الوضع لما كان عليه قبل وقوع الضرر أو البطلان للعقد المخالف لأحكام القانون ، غير أن ما يمكن التأكيد عليه أن الضرر المتعلق بالإنسان

¹ . نفس المرجع ، ص ص 363،364 .

² . خالد بلجيلالي ، المرجع السابق ، ص 325 .

يعالج بالمقابل المالي لكن الضرر الواقع على البيئة نتيجة لهدم أنظمتها الأيكولوجية لا يصلح إلا من خلال إعادة الوضع لما كان عليه.¹

خاتمة:

إن خصوصية الخطأ والضرر البيئي و علاقة السببية في مجال المسؤولية البيئية التقصيرية يفرض علينا الخروج عن قواعد المسؤولية المدنية التقليدية التي لم تعد أحكامها تتناسب مع التطورات الحاصلة في مجال المسؤولية مما يفرض ضرورة تطويع أحكامها بما يتلاءم مع الأضرار الحاصلة بغية تمكين المتضرر من حصوله عن التعويضات المناسبة وعدم التقيّد بالقواعد التقليدية للمسؤولية والتخفيف من عبء إثبات أركان المسؤولية والاتجاه نحو سن قوانين تراعي خصوصية المسؤولية المدنية البيئية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

-لا يمكن التعويل على نظرية الخطأ وحدها لمعالجة مختلف الجوانب القانونية لحماية البيئة، وضرورة البحث عن أسس قانونية أخرى تكون أكثر فعالية في جبر الضرر البيئي. -لا يمكن تطبيق المسؤولية التقصيرية التقليدية على بعض صور التلوث البيئي لعدم توفر أركان المسؤولية وصعوبة إثبات الخطأ وكذا مشروعة الفعل الضار بالبيئة في بعض الحالات كما في حالة النشاطات الإقتصادية المرخص بها، وهو ما دفع بالفقه إلى البحث عن حلول لهذه الصعوبات عن طريق تقسيم المسؤولية أو الاكتفاء بالاحتمال والظن في إثبات العلاقة بين التلوث والضرر، وحتى البحث عن قواعد جديدة لتحمل المسؤولية وجبر الضرر.

إن عدم نص المشرع على قواعد خاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر البيئي والإحالة على القواعد العامة للمسؤولية دون مراعاة خصوصية الضرر البيئي أدى إلى إفلات مرتكبي الأخطاء من المسؤولية لعل هذا ما أدى بالتشريعات المقارنة إلى إقامة المسؤولية على الضرر وليس الخطأ.

لهذا نقترح تضمين النصوص القانونية للبيئة نصا يقضي بإقامة المسؤولية البيئية على الضرر وليس الخطأ مقتضاه كل من تسبب في أضرار للبيئة يلتزم بالتعويض خاصة وأن

¹. ابتسام سعيد المكاوي / جريمة تلوث البيئة (دراسة مقارنة) همان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،

2008 ، ص ص 113، 114 .

تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية في مجال التلوث البيئي (الإشكالات والحلول)
بعض الأنشطة تؤدي إلى الإضرار بالبيئة بطبيعتها حتى لو اتخذت أقصى درجات الحيطة والتبصر كما أن الطابع التقني والفني الذي يحكم ممارسة بعض الأنشطة يجعل من العسير على المتضرر إقامة الدليل على خطأ المسؤول عن الضرر.
وكذا تضمين تراخيص النشاط الإقتصادي بندا مفاده أن الترخيص بالنشاط لا يعفي من المسؤولية عن الضرر المحتمل كما أن الترخيص ليس سببا لنفي المسؤولية المدنية وتعويض المتضرر لدفع المتعاملين الإقتصاديين إلى بذل الجهد لتفادي وقوع الإضرار بالبيئة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1-القانون 10/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 20 يوليو 2003.
2-الأمر 58/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم .

ثانيا - قائمة المراجع:

الكتب :

- 1-ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة (دراسة مقارنة)، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 .
 - 2-عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية) ، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2014 ، الطبعة الثانية
 - 3-نوار دهام مطر الزبيدي ، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014 .
 - 4 - نبيلة اسماعيل رسلان ، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، طبعة 2007.
 - 5-ياسر محمد فاروق المنياوي ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، 2008.
- المقالات العلمية:

1. بن حميش عبد الكريم ، ولد عمر الطيب ، الضرر البيئي وتعويضه وفق نظام صناديق التعويض ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية ، المجلد 57 ، العدد 04 ، السنة 2020 .
2. خالد بلجيلالي ، المسؤولية المدنية التقصيرية عن الضرر البيئية ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 02 ، جوان 2015 .
3. غراف ياسين ، مجالات تعويض الضرر البيئي ودور القاضي في تقديره ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 05 ، العدد 02 2018 .
4. قايد حفيظة ، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية في الجزائر ، مجلة القانون و المجتمع ، العدد 3 ، رقم 01 . 2015 .
5. ميلود زيد الخير ، عبد الله ياسين غفافية ، طبيعة الضرر البيئي ومدى تقديره وتعويضه ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 5 العدد 02 ، 2014 .